تعقيب على بحث "شعراء عباسيون: ملحوظات وإضافات جديدة"

هلال بن ناجي

مدار البحث المنشور في العدد السادس والسبعين من مجلة مجمع اللغة العربية الأردني للدكتور عبد الرازق حويزي هو استدراك على كتاب "شعراء عباسيون" :دراسات ونصوص شعرية حبّرها المستشرق النمساوي غوستاف فون غرونباوم، وكان قد نشرها في مجلة ORIENTALIAR بين عامي ١٩٤٨-١٩٥٣، ثم ترجمها، وأعاد تحقيقها، واستدرك عليها د. محمد يوسف نجم، وراجعها د. إحسان عباس – رحمه الله- ونُشرت الترجمة في بيروت سنة ١٩٥٩.

إنّ أهمية أيّ استدراك على ديوان ما، تجيء في نشره في مدة قريبة من تاريخ صدور الديوان المستدرك عليه نفسه، وليس بعد ستة عقود من صدوره؛ لسبب علمي محض، يتلخّص في أنّ صدور عشرات المصادر، وكتب الاختيارات الشعريّة خلال هذه المدة الطويلة، يجعل أمر هذه الاستدراكات ميسوراً لظهور مصادر لم تكن مطبوعة، عندما أعدّ الباحث أو صانع الديوان الكتاب المنقود.

إنّ ظهور مجموعات شعرية ضخمة من كتب الاختيارات الشعرية أمثال: الحماسة البصرية، والتذكرة السعدية، والتذكرة الفخرية، ومنتحل الميكالي، والدّرّ الفريد، ومنتهى الطّلب، وكتاب الزهرة، وقطب السرور في أوصاف الأنبذة والخمور، وتاريخ دمشق، والإماء الشواعر، والجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، والمنصف، وربيع الأبرار، والأنوار ومحاسن الأشعار، والكشف والتنبيه على الوصف والتشبيه، وحماسة الظرفاء، والحماسة المغربية، وحدائق الأنوار وبدائع الأشعار وغيرها، قد وفّر مادة غزيرة لصُنّاع الدّواوين من الهواة

والغواة وبعض أساتذة الجامعات. وبسبب ما تقدّم، فقد أصبح البحث ذاته مُستهلَكاً بعد أن تعاقب عليه أكثر من عشرة باحثين مستدركين، خلال نصف قرن من الزمن، كان في مقدمتهم مترجم النص الدكتور محمد يوسف نجم، الذي أضاف في ذيل الكتاب ثمانية وستين بيتاً. واندفع آخرون إلى تحقيق دواوين بعضهم على انفراد.

فحقّق د. ثابت محمود معروف وواضح الصمد، كل على انفراد، شعر سلم الخاسر. وحقّقت د. كارين صادر ديوان أبي الشمقمق.

عدا استدراكات كثيرة نشرها صبيح صادق، وحاتم غنيم، ومحمد يحيى زين الدين، ووليد السراقبي، وإبراهيم صالح. وهكذا استهلك البحث، ولم يقدّم مادة فيها إضافة معرفيّة أصيلة ذات بال.

مناقشة المستدرك على شعر مطيع بن إياس

(١)

بالرقم أعلاه أورد الباحث نتفة هذا نصّها:

مـــــا رأينـــــا جـــــبلاً قَبْـــــلَـــــكَ يمشـــــي فـــــي الفضـــــاءِ
أنـــــتَ كـــــانونٌ علينـــــا لـــــيس كـــــانونَ الصِّـــــلاءِ

أقول: وقع الباحث في خطأ عدم ذكر المناسبة، ولا فيمن قيلت، ومتى؟ خلافاً لقواعد التحقيق العلمي من ضرورة شرح المناسبة التاريخية، واسم الممدوح.

(٢)

بالرقم المذكور أورد الباحث نتفة أوّلها:

إنِّـــــي اتّخـــــــذْت عُـــــــدوَّةً   فســـــــقى الإلـــــــهُ عُـــــذْوَّتي

أورد ما تحته خط (بشدَّة فوق الواو عليها فتحة)، وهي كلمة مغلوطة لا وجود لها في معاجم العربية. صوابها: عُدْوَةً – عُدْوَتي.

جاء في اللسان مادة (عدا): عِداءُ كلّ شيءٍ. وعُدْوَتُهُ طَوارُهُ، وهو ما انقاد معه من عرضه وطوله.

(٣)

تحت الرقم (٣) أورد الباحث البيت التالي:

لهــــا لـــــونٌ كلـــــون الـــــورد   لـــــو قَطَّرْتَـــــهُ قَطَـــــرا

أغفل ذكر الغرض الذي نُظم فيه هذا البيت خلافاً لقواعد التَّحقيق.

مناقشة المستدرك على شعر سَلْم الخاسر

استدرك الباحث على شعر سلم الخاسر خمسة عشر بيتاً.

النتفة رقم (١)

خليلـــــيَّ مـــــا للعاشـــــقينَ قلـــــوبُ   ولا لعيـــــونِ النـــــاظرينَ ذنـــــوبُ
فيـا معشـرَ العُشَّـاقِ مـا أبغـضَ الهـوى   إذا كــان لا يلقــى المحــبَّ حبيــبُ

جَرَّدها الباحث من المناسبة خلافاً لما ورد في مصدرها "الإماء الشواعر".

وفي المصدر بعد أن أورد سند الرواية قال: دخلت يوماً إلى عنان جارية النَّطاف، فسألتني أن أقيم عندها، ففعلت، وأُتينا بالطعام والشراب، فأكلنا وشربنا وغنتني، فكان غناؤها دون شعرها، وشربت ستة و(....) خمسة، فتغافلتُ، وقلتُ: غنّيني صوتي في شعر سلم، ثم أورد البيتين فغنّت: [بيتين فاحشين].

النتفة رقم (٢)

ونصّها كما أورده الباحث نقلاً عن كتاب "التدوين في أخبار قزوين":

بيـــدي أميـــر المـــؤمنين المصـــطفى هـــارون قـــام الـــدينُ والمنهـــاجُ
إنّ الخلائـــفَ مـــن قُـــريشٍ خيرُهـــا بعـــد النبـــي خليفـــةٌ حجّـــاجُ

قلت: فاتَ الباحث ذكر تفاصيل المناسبة، وشرح كلمة حجّاج الواردة في النّص.

وقد ورد في النصّ ممّا أغفله الباحث عند الحديث عن هارون الرشيد، أنّه: "كان يحجّ سنة ويغزو سنة وفتح فتوحاً كثيرة ... يُقال: إنه كان يصلّي في كل يوم مئة ركعة إلى أن فارق الدنيا إلاّ أن تعرض له علّة. وكان يتصدّق في كل يوم من صُلب ماله بألف درهم. وكان إذا حجَّ أحجّ معه مئة من الفقهاء وأبنائهم، وإذا لم يحج أحجّ ثلاثمئة رجل بالنفقة السابقة والكسوة الطاهرة ...."؛ ولهذا نعته الشاعر بأنه "خليفة حجّاج" أي كثير الحجّ.

البيت رقم (٣)

وقال:

منـــع ابـــن غســـطةَ رأســـه بخراجـــه ولقـــد يكـــون ومـــا عليـــه خـــراجُ

نقله الباحث عن رسائل الجاحظ، ولم يُشر إلى الشرح التاريخي لهذا البيت. والسؤال، ماذا يفهم القارئ من هذا البيت إذا لم يُشرح؟

قلت: أمّا غسطة، وصواب اسمها (اغسطة) لضرورة الشعر. واسمها ريني امرأة الإمبراطور اليون بن قسطنطين، ولم تزل هي وابنها قسطنطين بن اليون ملكين على الروم بقية أيام المهدي، وأيام الهادي، وصدراً من خلافة الرشيد. فقسطنطين هو الذي يسميه الشاعر ابن غسطة، وذكر الطبري في أخبار سنة ١٨٢، وفيها سملت الروم عيني ملكهم بن اليون، وأقرّوا أمه ريني، وتُلقَّب (اغسطة)، وذلك في أيام الرشيد: يُنظر التنبيه والإشراف ص١٤٢.

إنّ إغفال الباحث شرح مناسبات الأشعار التاريخية والاجتماعية والأدبية، يجعلها عديمة الفائدة.

النتفة رقم (٦)

وأولها: كأنّـــــه والقنـــــا دوانٍ يـــوم علـــى ليلـــةٍ مغيـــر

قلت: أخطأ الباحث في ضبط ما تحته خط وصوابه: ليله، بدون نقطتين.

النتفة رقم (٧)

أورد الباحث البيت الأول بالصيغة التالية:

بمُجْـرٍ يَضـلُّ الليـلُ فـي حجراتِـه سُـــرادقهُ ممـــا تُثيـــر الحـــوافر

قلت: وقع خطأ في ضبط ما تحته خط وصوابه: بِمَجْرٍ يُضِلُّ. المَجْرُ (بفتح الميم لا بضمّها): الجيش العظيم.

النتفة رقم (٨)

أورد الباحث البيت الثاني منها مغلوطاً بالصيغة التالية:

لـيس جـودُ الجـوادِ فضـل مـالٍ إنّمـا الجـود للمُقِـلّ المواسـي

والصّواب: ليس جودُ الجواد من فضل مالٍ، فقد اختلّ وزن البيت بسقوط كلمة (من). وأمّا الأول: فلم تنسبه المصادر لسلْم الخاسر.

النتفة رقم (٩)

أورد الباحث البيت الثاني منها بالصيغة التالية:

فمـا دان اللئـامُ لغيـر بـأسٍ ولا لانَ الحديـدُ بغيـر نـار

خالف الباحث فيما أثبته الأمانة العلمية، فنصُّ البيت كما ورد في مصدره (الدرّ الفريد ٢٧٢/٥):

فمـا دنـتِ الأسـودُ لغيـر بـأسٍ ولا لان الحديـدُ لغيـرِ نـار

ثم إنّ هذه النتفة وردت للحيص بيص في ديوانه ٦٩/٣. وهذا كافٍ لثبوت نسبتها في ديوان محقّق مطبوع. فلماذا أقحمها على شعر سلْم الخاسر الوارد في هامش صفحة من الدّر الفريد؟ وهي نسبة ضعيفة لا يعضدها دليل، ومن الشعر المتدافع.

مناقشة المستدرك على ديوان أبي الشمقمق

القطعة رقم (١)

وقع الباحث فيها في غلطتين:

الأولى: أنها ممّا لا يصحّ استدراكه؛ لثبوت وجودها في ديوان أبي الشمقمق، المطبوع في بيروت – دار صادر ص٤٢ عن المصدر ذاته، وبتحقيق د. كارين صادر.

والثانية: أنه جرّدها من مناسبتها الأدبية والتاريخية؛ فالأبيات قالها أبو الشمقمق حين دخل مرة على عقبة بن سلم، وهو جالس بين بشار بن برد، ومروان بن أبي حفصة، واستأذنه في الإنشاد، فأذن له، فأنشده.

والثالثة: أنّ الباحث لم يشرح غوامضها، ومنها تعبير (أبو عمرة) وهو كناية عن الجوع والإفلاس.

البيت رقم (٢) من شعر أبي الشمقمق

أورده الباحث بالصيغة التالية:

قد ولي فارسَ والأهـ وازَ داود بن بشرِ

قلتُ: وقع الباحث في غلطتين:

الأولى: أنّه لا يصحّ استدراك هذا البيت؛ لوروده في طبعة كارين صادر لديوان أبي الشمقمق ص٥٦.

والثانية: أنّه حرّف رواية البيت عن صيغته في مصدر قديم، وهو الكامل في التاريخ ج٣ ص٩٤٦ ونصّه:

قد ولي فارسَ والأهـ وازَ داودُ بن بكر

بكر لا بشر.

المقطعة رقم (٣) من شعر أبي الشمقمق

قال الباحث: أنه نقلها من مخطوط وردت بعض ألفاظها مطموسة، واجتهد في قراءتها. قلت: كان على الباحث علمياً أن يُقَوِّسَ الكلمات المطموسة؛ لتعرف مواقع ومواضع اجتهاده، وهو ما لم يصنعه.

البيت رقم (٤)

أورد البيت التالي في المتدافع من شعره:

أراهُــنّ يــرقعنَ الخــروقَ بمثلهــا وايٌّ لبيــبٍ يَرْقَــعُ الخــرقَ بــالخرقِ

نقلاً عن ربيع الأبرار.

وذكر أنّ البيت ورد ضمن مقطّعة في أربعة أبيات منسوبة لأبي العتاهية في الأغاني ٤/٢١، ١٥/١٨٧، ومعاهد التنصيص. فكيف يُسوّغ علمياً بعد الظفر بالصيغة الأكمل، العودة إلى نسبة بيت واحد من المقطعة لشاعر آخر؟ كانت الطريقة العلمية توجب إهمال هذه النسبة المتدافعة. فوجوده بصيغة أكمل في مرجعين قديمين، تجعل نسبتها الراجحة وغيرها مرجوحة. فأيّ فائدة علمية تُجنى من نسبة بيت واحد من هذه الأربعة الثابتة النسبة لأبي العتاهية في مصدرين قديمين؟

بعد هذه المستدركات، الساقط أغلبها علمياً، انصرف الباحث إلى تثبيت الاختلافات الكثيرة في نسبة الأبيات في شعر هؤلاء الشعراء الثلاثة.

ولقد اتّضح لي أنّ الباحث لم يطّلع على المنهج، الذي أقرّته لجنة وضع وتقنين قواعد تحقيق النصوص، في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية سنة ١٩٨٠، المنعقدة ببغداد للمدة من ٢٠-١٩٨٠/٥/٣٠. لقد ارتأت اللجنة عدم وجود ضرورة لاستقصاء روايات الأبيات أو اختلاف نسبتها؛ لأنّ وراء هذه الاختلافات في صيغة الأبيات أو في نسبتها أمور عدّة منها: عبث الرواة، وعبث النسّاخ، والظرف الثالث. وإنّ هذه الأمور كانت وراء اختلاط الشعر العربي والعباسي، بخاصة، واضطرابه والاختلاف في نسبة كثير من أشعاره، هذا عدا الانتحال، والدّسّ، والوضع، وتداخل الأشعار ممّا اشتهر به الشعر العباسي.

فعدم استيعاب الباحث لخطورة الظرف الثالث في حياة ومسيرة النتاج الأدبي والشعري، خاصّة؛ دفعه إلى هذا المزلق الخاطئ فيما كتبه.

وأعني بالظرف الثالث، الظرف الاجتماعي والنفسي، الذي تغافل عنه النحويون؛ فضاع بين الخطين غير المتوازيين لظرف الزمان وظرف المكان. ويغلب أن يغفله مؤرخو الأدب؛ لاتجاه أذهانهم إلى البيئة وعواملها بوجه عام. غير آبهين إلى وجوب تتبّع آثار هذه العوامل في النصوص الشعرية نفسها، وفي مسيرة حياتها عبر القرون، وفي نفوس الذين اشتغلوا بتدوينها وشرحها ونقدها، وقاموا بعمليات النقل والتوصيل من جيل إلى جيل.

إنّ لكلّ ديوان ولكلّ شعر سيرة حياة تنطلق من حياة ناظمه إلى الآخرين، حيث يلقى تدوينها ودرسها ونقدها مؤثرات متتالية، مؤثرات لا تنحصر في نقطة ثابتة في الزمان أو المكان، بل تحيا فاعلة ومنفعلة بأحداث الزمن المتحرّك أو بالتاريخ بمعناه الواسع.[1]

وخلاصة ما تقدّم: إنّ عبث الرواة وعبث النُسّاخ والظرف الثالث، تقف كلها وراء هذه الاختلافات الكثيرة في رواية الأبيات والاختلافات الجمّة في نسبة الأشعار، وهي اختلافات يجب طرحها جانباً، والأخذ بالرأي الأرجح؛ لصنع ما ضاع من دواوين السَّلف؛ كي تكتمل الصورة التي يستطيع بها مؤرخو الأدب كتابة تاريخنا الأدبي بعمق ووضوح وجلاء، بلا تنطّع في استخدام أجهزة الحاسوب؛ لتثبيت هذه الاختلافات، زيادة في تشتيت ما اتّفق على وحدته.

وبعد، فقد اتّضح لي أنّ الباحث قدم مستدركاً ضمّ أربعة وثلاثين بيتاً على دواوين ثلاثة شعراء، جمع شعرهم غرونباوم، ونشره قبل أكثر من خمسة عقود، وأن

١- يراجع بحث الدكتور علي الزبيدي عن الظرف الثالث المنشور في مجلة الآداب بجامعة بغداد.

اثنين من هؤلاء الثلاثة، صُنعت دواوينهم، ونُشرت وهما: سلْم الخاسر و(أبو الشمقمق). وأنّ هذه الأبيات المستدركة، التي قدّمها الباحث، بعضها موجود فعلاً، في الدواوين المطبوعة، فلا يصحّ استدراكها. وبعضها الآخر غارق في أخطاء الضبط، وثالث لم تُشرح تعابيره التاريخية أو اللغوية الغامضة، ورابع جُرِّد من مناسباته، خلافاً لقواعد التحقيق العلمي؛ ممّا جعل حصيلة البحث العلمية أو المعرفية ضئيلة للغاية أو في حكم اللاغية.

وإنّ محاولته (تمطيط) بحثه وإطالته، بإضافة فصل في ما يجب نقله من قسم الصحيح النسبة إلى الشاعر إلى قسم المتدافع لا يشكّل موضوعاً جديراً بالبحث؛ لأنّ نظرية الظرف الثالث أسقطت مثل هذه البحوث للأسباب التي ذكرناها تفصيلاً، وفوق كل ذي علم عليم.

تعقيب على بحث

"وجهة نظر جديدة في مخارج الأصوات الستّة"

للأستاذ الدكتور فوزي حسن الشايب

تعقيباً على بحث "وجهة نظر جديدة في مخارج الأصوات الستة" للأستاذ الدكتور غانم قدوري الحمد، المنشور في العدد السابع والسبعين من مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، فإنّ الباحث في كلّ ما صدر عنه لم يخرج عن دائرة الترجيح، أي الظنّ والتخمين، بأنّ مخرج الهاء، والعين والحاء والغين والخاء من بين الوترين الصوتيين الكاذبين، أي العلويّين (ص٤٣، ص٤٦)، ولكنّ الظنّ لا يغني من الحقّ شيئاً.

إنّ الأصوات الكلاميّة وقائع فيزيائيّة، وبدون الاستعانة بالآلات والتقنيات الحديثة؛ أي بدون وجود دليل علمي ملموس، وخاصّة في هذه المجموعة من الأصوات، لا يكون للكلام عليها أيّ قيمة علميّة. وكنّا نتوقّع من الباحث الكريم أن يُقدّم لنا دليلاً علمياً مقنعاً كأنْ يقوم بتصوير الأوتار الصوتيّة الكاذبة في الوضع الحيادي؛ أي قبل عملية النطق بهذه الأصوات، ثمّ يقوم بتصويرها في أثناء نطقها، هكذا: اِهْ، اِعْ، اِحْ، اِغْ، اِخْ؛ ليثبت لنا بالدليل القاطع أنّ التعويق الوحيد لمجرى الهواء الّذي يحصل في أثناء نطقها هو بين هذين الوترين، وأنّه ليس لها – من ثمّ – أيّ مخرج آخر.

أمّا الصور الّتي استقاها الباحث من بعض المراجع (ص ٣٨، ٤٣، ٤٥) فلا تنقع غلّة، ولا تشفي غليلاً؛ لأنّها مجرّد ظلال سوداء، وأرقام، لا تُثبت شيئاً، ولا تنفي شيئاً ولا يتبيّن منها شيء، ولا توحي بشيء، بل لا تزيد الأمر إلاّ إبهاماً وغموضاً، فلا تقدّم لنا أوضاعاً للأوتار الصوتيّة الكاذبة مرتبطة بنطق أيّ من هذه الأصوات، فأيّ فائدة – إذنْ– تُرجى من ورائها؟ وفي حال غياب الدليل العلمي القاطع يظلّ كلّ ما اقترحه الباحث الكريم مرفوضاً؛ لأنّه يدور في فلك الأحكام الشخصيّة الانطباعيّة، لا الموضوعيّة.

والباحث كثيراً ما كان يناقض نفسه، ففي الوقت الّذي اعترض فيه على القول بوجود حائطين للحلق (ص٣٢) نجده يعود فيثبتهما له، ففي حديثه عن التجويف الحلقي **ينكر كونه تجويفاً، ويقول هو حجرة!** وأنّ هذه الحجرة يحدّها من الأسفل لسان المزمار، وأعلى الحنجرة، **ومن الخلف الجدار الخلفي للحلق** (ص٣٩). والسؤال الّذي يطرح نفسه، هو: أليس الجدار الخلفي يقتضي جداراً أماميّاً بداهة؟ وإلاّ فما الغرض من الإتيان بالنعت: "الخلفي"؟ ثمّ ما الفرق الكبير بين التجويف والحجرة؟ إنّ الجدار، والحائط، والجانب مترادفات يستخدمها علماء الأصوات للإشارة إلى جانبي الحلق، وكذلك استخدامهم للمترادفين: الحجرة والتجويف، وليس في هذا الاستخدام ما يسيء، ولا ما يعيب.

ومن مظاهر التناقض أيضاً، أنّ الباحث الكريم اتّهم الغربيّين بأنّهم لم يهتمّوا بالأصوات الحلقية **بسبب عدم وجودها في لغاتهم!** (ص١٢، ١٩). إنّ كلامه هذا يوحي بأنّه مطّلع على جهود الغربيّين في هذا المجال، ولكنّ واقع الحال يقول غير

ذلك؛ فقد اعترف الباحث نفسه أنّه لا يجيد اللّغة الإنكليزيّة (ص١٤ الفقرة ٢)، فكيف – إذنْ – يُصدر حكماً على قضيّة دون النظر فيها، ومعاينتها؟

ونقول للباحث الكريم: إنّ علم الأصوات "Phonetics" خلافاً للفونولوجيا "Phonology"، علم عامّ وحيادي، يدرس الأصوات بوصفها وقائع فيزيائيّة، بقطع النظر عن اللّغات الّتي تنتمي إليها، ولو نظر الباحث في كتاب واحد فقط للغربيّين، مثل كتاب هفنر "Heffner, General Phonetics"، على سبيل المثال، لوجد أنّه تناول هذه الأصوات كلّها بالدراسة، وباهتمام كبير أيضاً (ص١٥٠، ١٥٣). ثمّ ألا يدلّ على اهتمام الغربيّين بالأصوات العربيّة وضعهم لكتب مُخصّصة لدراسة الأصوات العربيّة؟ لقد وضع الإنكليزي جاردنر Gairdner عام ١٩٢٥م، كتاباً عن أصوات العربيّة، هو: "The phonetics of Arabic"، كما وضع الأبّ هنري فليش كتاباً أيضاً اسمه: "دراسات في علم الأصوات العربي"، وكذلك وضع جان كانتينو كتابه المعروف: "دروس في علم أصوات العربيّة"، وقد كان للمستشرقين إسهام واضح في دراسة الأصوات العربية، ضمن حظيرة اللغات الساميّة، فجهود بروكلمان، وأوليري"O' leary"، وموسكاتي وزملائه، وكثير غيرهم، لا تخفى على أحد.

إنّ الغربيّين لم يُهملوا الأصوات الحلقيّة، وأكبر دليل على ذلك هذه الكتب الّتي ألّفها الغربيّون لدراسة الأصوات العربيّة. ثُمّ ألم يعلم الباحث الكريم أنّ اختلاف علماء الأصوات العرب بشأن همزة القطع من حيث الجهر والهمس ما هو إلاّ صدى لاختلاف الغربيّين بشأنها؟ فمن اتّبع منهم المدرسة الإنكليزيّة بزعامة دانيال جونز، حكم عليها بأنّها لا هي مجهورة، ولا هي مهموسة (Jones, An outline of English phonetics, p.150، و The

pronunciation of English, p.10)، ومن أخذ برأي المدرسة الأمريكيّة بزعامة هفنر حكم عليها بأنّها مهموسة دائماً (Heffner, General phonetics, p. 125). وإلى جانب همزة القطع تحدّث هفنر عن الأصوات الحلقيّة؛ الحاء والعين (ص١٥٠)، والأصوات الطبقيّة؛ الغين والخاء (ص١٥٣)، وهذه كلّها ليست (فونيمات) في اللغة الإنكليزيّة. أمّا صوت الهاء فهو مشترك بين العربيّة وغيرها.

هذا، ولم ينسب أحد من العلماء الغربيّين، ولا العرب أيّ صوت إلى الأوتار الصوتيّة الكاذبة، على رغم استخدامهم للأجهزة والتقنيات الحديثة، ثُمّ ها هو عالم الأصوات سلمان العاني، العربيّ أصلاً، والغربيّ ثقافة الّذي درس الأصوات العربيّة، مستعيناً بالأجهزة، وأشعّة x في كتابه : "Arabic phonology" لم ينسب أيّ صوت إلى الأوتار الصوتيّة الكاذبة، ولم يثبت لهذه المجموعة من الأصوات أيّ مخرج آخر، غير مخارجها المتعارف عليها(يُنظر حديثه عنها في الصفحات: ٣٤،٦٠،٦٢).

إنّ الدراسة الصوتيّة الحديثة لم تثبت حتّى الآن أيّ دور للأوتار الصوتيّة الكاذبة في إنتاج الأصوات، فبصدد وظيفتها قال هفنر: "وظيفتها في أكثر الكلام ثانوية، وغير مهمةً" (ص١٧)، وقال عنها پايك Pike: إنّ غاية ما يمكن أنْ تقوم به الأوتار الصوتيّة الكاذبة هو أنْ تعمل كعامل مساعد، أو مصاحب لحركة حلقيّة من نوع ما (Phonetics, p. 121)، وأمّا دانيال جونز فذهب إلى أنّ عملها يقتصر على تعديل نوع الوشوشة، بجعلها عالية نسبيّاً (The pronunciation of English,,p. 9)، ومن الوسط العربي نفى سعد مصلوح

أيّ دور لهذه الأوتار الكاذبة في أثناء الكلام العادي (دراسة السمع والكلام ص١١٨).

وعليه، فإنّ اقتراح الباحث الكريم رفع صفة الكذب عنها لا معنى له؛ لأنّ العبرة بالوظيفة، فطالما أنّه لم يثبت لها حتّى الآن أيّ وظيفة حقيقيّة في إنتاج الأصوات فستظلّ كاذبة. كما أنّه لا معنى أيضاً لاقتراحه بتسميتهما الوترين العلويّين (ص٣٧)؛ لأنّهما علويّان حقيقة.